2012/05/01

19 ألف يورو راتب الرئيس الفرنسي شهرياً

بلغت ميزانية الرئاسة 108,9 مليون يورو في موازنة 2012، بينما يبلغ الراتب الشهري لرئيس الجمهورية 19 ألف يورو. وكان راتب رئيس الدولة رفع بنسبة 170 بالمئة في خريف 2007 بعد أشهر على انتخاب نيكولا ساركوزي وارتفع من سبعة آلاف يورو إلى 19 ألفا، ليكون قريبا من راتب رئيس الوزراء، ما أثار جدلا حادا.

ووعد المرشح الاشتراكي فرنسوا هولاند بخفض راتب الرئيس والوزراء بنسبة 30% إذا انتخب. وباسم الشفافية طلب ساركوزي إخضاع حسابات وإدارة مكاتب الرئاسة لمراقبة إدارة تفتيش الدولة وهذا ما طبق منذ نوفمبر 2007. وفي يوليو 2011، قالت الإدارة إن ميزانية 2010 بلغت 112,2 مليون يورو أي تراجعت عما كانت عليه في 2008 عندما بلغت 113,6 مليون يورو. لكنها قالت إن "بعض القطاعات يمكنها توفير المزيد والنفقات يجب أن تكون أكثر شفافية".

ومن المجالات التي ذكرتها عدم قيام وزارة الدفاع باحتساب "الكلفة الحقيقية" لساعات السفر خلال الرحلات الرئاسية وغياب الشفافية في المساهمة المالية للصحفيين المرافقين للرئيس في رحلاته. وقال النائب رينيه دوزيير (الحزب الاشتراكي)، الذي يتابع نفقات الدولة عن كثب إن تقرير الإدارة لا يكشف بعد "الميزانية على حقيقتها"، مشيرا إلى أن سدس النفقات الرئاسية "ما زالت تتحملها عدة وزارات".

أما النفقات الشخصية التي تضم راتب الرئيس فشكلت في 2010 أكثر من نصف ميزانية الإليزيه (67,8 مليون يورو) تليها بالتساوي النفقات الإدارية العادية (20,3 ملايين) والنفقات المرتبطة بتنقلات الرئيس (20 مليونا). وللرئيس كما للوزراء مكتب يضم سكرتيرا عاما ورئيس أركان خاصا ومديرا ومستشارين. وتضم مكاتب الرئاسة التي يعمل فيها 900 شخص القيادة العسكرية التي تضمن أمن الإليزيه ومقار الرئيس. أما الجهاز السمعي البصري فيهتم بالمداخلات المتلفزة للرئيس والأوجه التقنية لخطاباته أثناء تنقلاته. وجهاز البروتوكول مكلف استقبال كبار الشخصيات ويرافق الرئيس في تنقلاته إلى الخارج.

http://www.alittihad.ae/details.php?id=42660&y=2012

2012/05/01

غاندي تجاهل تسترا على فضيحة رشوة

نقل تقرير إعلامي اليوم عن أحد المحققين قوله إن رئيس الوزراء الهندي الراحل راجيف غاندي يزعم أنه تجاهل التستر على فضيحة رشوة في ثمانينيات القرن الماضي. ونقل موقع "ذا هوت" الاخباري الالكتروني الهندي عن قائد شرطة السويد السابق ستين ليندستروم قوله "ليس هناك أي دليل على أن غاندي تلقى أي رشوة لكنه شاهد عملية التستر واسعة النطاق في الهند والسويد ولم يفعل شيئا".

وغاندي من بين العديد من الاشخاص الذين اتهموا بالحصول على رشوة فيما يتعلق بصفقة قيمتها 1.3 مليار دولار مع شركة "بوفورز إيه.بي" السويدية لامداد الجيش بـ400 من المدافع الميدانية طراز "هواتزر" منتصف ثمانينيات القرن الماضي.
وتردد أن التستر المزعوم كان يهدف إلى حماية رجل الاعمال والوسيط الايطالي المتهم أوتافيو كواتروشي المشتبه به الوحيد الذي لا يزال على قيد الحياة.
وفي المقابلة مع هوت حدد ليندستروم هويته بوصفه أحد المبلغين عن الانتهاكاتفي القضية الذي سرب أكثر من 350 وثيقة.
وقال ليندستروم "تورطت الكثير من المؤسسات الهندية وعوقب أشخاص أبرياء وهرب المذنبون. والادلة ضد أوتافيو كواتروشي حاسمة".
وتعد فضيحة "أسلحة بوفورز"، وهي واحدة من أطول التحقيقات الجنائية في الهند، من الامور الحساسة سياسيا بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني الهندي الذي يقود التحالف الحاكم.
http://www.aleqt.com/2012/04/25/article_650924.html

2012/05/01

رسالة مجهولة للملك المغربي تحرّك تحقيقا بشأن "فساد عقاريّ" بالنّاظور

أفلحت رسالة "مجهولة"، مرقونة باللغة الفرنسيّة، موجّهة للملك محمّد السّادس، مع نسخة لعمالة إقليم النّاظور، في تحريك تحقيق غير رسمي بشأن "فساد عقاري يتمّ بتواطؤات" وسط المنطقة.
ووفقا لنصّ الرسالة فإنّ ثلاثة من المنعشين العقاريّين، تم ذكرهم بالاسم، قد أقدموا على مخالفة قوانين التعمير بعيدا عن أيّ مساءلة كانت من قبل المسؤولين ومن بينهم بعض كوادر الإدارة الترابيّة المعيّنة بمقاطعات مدينة النّاظور.
وعلمت "ناظور بلُوس" بأنّ تحقيقا غير رسميّ قد تمّ فتحه في مضمون ذات الرسالة التي توصّل بها القصر رأسا.. ويتمّ ذلك تحت إشراف مباشر من لدن عامل الإقليم، العاقل بنتهامي، الذي أصرّ على موافاته بالنتائج "بسرعة قيّاسيّة" وفق مصدر خاص رفض الكشف عن هوّيّته.
المحقّقون، ومن بينهم عدد من المنتمين لأجهزة الاستعلامات المختلفة، أقدموا على توجيه استفسارات لرؤساء الملحقات الإداريّة المعنيّة بالموضوع.. وهذا لغياب مصادر المعلومات ضمن الرسالة المحفّزة لهذا التعاطي.. خصوصا وأنّ الحديث تمّ عن "استفادة منعشِين عقاريِّين من تواطؤ رجال سلطة، وامتناعهم عن التدخل والتبليغ، بعد زيادة طوابق بعمارات فاقت أدوارها التسعة رغما عن الترخيص لها بـ4 طوابق لاغير" وفق ذات المستند.
http://hespress.com/regions/52827.html

2012/04/30

الاقتصاد العالمي على حافة الهاوية مع توسع المصارف المركزية

أشار تقرير مجموعة QNB الى ان ارتفع حجم الميزانيات العمومية لأكبر أربعة مصارف مركزية على مستوى العالم بمعدل 2.6 مرة خلال السنوات الخمس الماضية من 3.5 تريليونات دولار في يناير عام 2007 إلى 9.1 تريليونات دولار في مارس عام 2012، وذلك بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 20 في المئة. وخلال الفترة بين عامي 2000-07، كانت الميزانيات العمومية للمصارف المركزية في الدول المتقدمة تمثل ما بين 9 في المئة و13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، غير أن هذا المعدل ارتفع منذ ذلك الحين ليتجاوز 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

جاء هذا التوسع السريع نتيجة لحدثين ضخمين هما الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية في عام 2011.

وقد ارتفع حجم الميزانيات العمومية لأكبر أربعة مصارف مركزية حول العالم بنسبة 60 في المئة خلال الأزمة المالية العالمية من 4.2 تريليونات دولار في أغسطس عام 2008 إلي 6.8 تريليونات دولار في ديسمبر من نفس العام. وكان أعلى معدل ارتفاع في الولايات المتحدة حيث ارتفعت الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي بنسبة 145 في المئة من 0.9 تريليون دولار إلى 2.2 تريليون دولار خلال تلك الفترة التي بلغت أربعة أشهر.

قامت المصارف المركزية بتوسيع ميزانياتها العمومية لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة موجة هائلة من عمليات تقليص مستويات الدين في الاقتصاد العالمي. واشترت المصارف المركزية أدوات الدين للمساعدة في إعادة التوازن لمستويات الديون. وقد حصل المستهلكون والبنوك والمؤسسات الاقتصادية والحكومات على قروض كبيرة خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية. وعقب ذلك، أرغم التراجع الكبير في التسهيلات الائتمانية المتاحة هذه الجهات على تقليص ديونها، حيث اضطر المدينين إلى تخفيض مستويات ديونهم مقارنة مع الأصول التي بحوزتهم.

وفي سبيل تخفيف الضغط على الاقتصاد العالمي، اشترت المصارف المركزية أصول «غير تقليدية» (كانت في الغالب سندات حكوماتهم) ولعبت دور الملاذ الأخير من خلال تقديم سيولة للبنوك (غالباً عن طريق تخفيف الضمانات المطلوبة) بهدف تجنب الجمود في النظام المالي.

على سبيل المثال، قام الاتحادي الفيدرالي الأميركي خلال البرنامج الأول للتخفيف الكمي بزيادة موجوداته من ديون البنوك والأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية وسندات الحكومة الأميركية بقيمة تُقارب 1.3 تريليون دولار منذ بداية الأزمة المالية وحتى منتصف عام 2010. وتركزت معظم عمليات الشراء على الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية. وقام الاتحادي الفيدرالي في البرنامج الثاني للتخفيف الكمي بعمليات شراء بقيمة 0.6 تريليون دولار معظمها سندات الحكومة الأميركية

طويلة الأجل خلال الفترة بين نوفمبر من عام 2010 ومنتصف عام 2011. كما أن بنك انكلترا المركزي أطلق برنامج للتخفيف الكمي بقيمة 0.5 تريلون دولار، تركز معظمها في شراء الديون الحكومية، بالإضافة إلى بعض ديون المؤسسات الخاصة عالية الجودة.
جاءت إجراءات المصارف المركزية كجزء من إجراءات حكومية كبيرة لتقديم الدعم المباشر للنظام المالي والاقتصاد العالمي. وتُشير حسابات صندوق النقد الدولي إلى أن قيمة عمليات الإنقاذ الحكومية خلال عام 2009 بلغت ما يقارب 12 تريليون دولار.
عقب الأزمة المالية العالمية، شهدت الميزانيات العمومية لأكبر أربعة مصارف مركزية استقراراً خلال عامي 2009-10، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب 2.1 في المئة. غير أنها شهدت ارتفاعاً متسارعاً بنسبة 22 في المئة منذ بداية العام الحالي وحتى شهر مارس، حيث أن أزمة الديون السيادية الأوروبية أدت إلى مزيد من الدعم الحكومي.
وخلال الربع الأول من عام 2012، ارتفعت الميزانيات العمومية للمصارف المركزية في دول منطقة اليورو بنسبة 48 في المئة. وقام المصرف المركزي الأوروبي بطرح برنامجين للتوسع، الأول هو برنامج سوق الأوراق المالية بحوالي 0.4 تريليون دولار، حيث وجه معظمها لشراء سندات الحكومة الايطالية والحكومة الاسبانية خلال عامي 2010-11. وجاء البرنامج الثاني خلال الفترة بين نهاية عام 2011 ومارس من العام الجاري وقام المصرف المركزي الأوروبي من خلاله بعمليات إعادة تمويل طويلة الأجل لمواجهة المخاوف من نقص السيولة عن طريق تخفيف شروط الضمانات. وحصلت البنوك الأوروبية على قروض مضمونة لمدة ثلاث سنوات بقيمة إجمالية بلغت 1.3 تريليون دولار.
ولاتزال عملية توسيع الميزانيات العمومية للمصارف المركزية مستمرة حيث يدرس الاتحادي الفيدرالي الأميركي طرح جولة جديدة من إجراءات التخفيف الكمي وشراء المزيد من الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية. كما رفع المصرف المركزي الأوروبي مؤخراً حجم صندوق الإنقاذ إلى تريليون دولار وعلى استعداد لتوسيع ميزانيته العمومية في حال ظهرت أي أزمات ديون سيادية جديدة في المنطقة، خاصة مع ارتفاع معدلات الفائدة على سندات الحكومة الاسبانية. وقد طالب أيضاً صندوق النقد الدولي المصرف المركزي الأوروبي باتخاذ مزيد من الإجراءات. وأيضاً من الممكن أن يدرس مصرف اليابان المركزي مزيد من الإجراءات لمواجهة الانكماش في الأسعار.
لكن هناك عدة مخاطر تنطوي عليها عملية توسيع الميزانيات العمومية للمصارف المركزية والتي بلغت معدلات غير مسبوقة.
أولاً، ارتفاع حجم السيولة في النظام المالي يمكن أن يزيد من معدلات التضخم ويصبح خطراً على الاستقرار المالي. غير أن هذا الوضع ليس سلبياً بمجمله نظراً لأن ارتفاع التضخم سيؤدي إلى تقليص قيمة الديون الحالية وبالتالي سيساعد في مواجهة السبب الأساس للازمة المالية المستمرة.

ثانياً، ارتفاع كمية المعروض من السندات الحكومية والتي تُستخدم كوسيلة لزيادة الميزانيات العمومية للمصارف المركزية يمكن أن يؤدي إلى تقليص التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، نظراً لأنه في حال استطاعت البنوك تحقيق أرباح سهلة من الفوائد على السندات الحكومية ستكون أقل استعداداً لتقديم قروض للقطاع الخاص.

ثالثاً، توسيع الميزانيات العمومية للمصارف المركزية يمكن أن يربك أسواق المال العالمية حيث أن قيام المصارف المركزية بشراء السندات الحكومية يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة أسعارها وتراجع العائدات أو معدلات الفائدة على هذه الأدوات المالية.

وهذا سيؤدي إلى خفض معدلات الفائدة المرجعية، أو بمعنى آخر يقلص المخاطر، كما يؤدي إلى خفض كلفة الاقتراض، وهو الأمر الذي سينتقل إلى المصارف المركزية الكبيرة ويؤدي إلى تراجع معدلات الفائدة في النظام المالي العالمي بشكل عام. هذه العملية ستؤدي إما إلى توسيع التسهيلات الائتمانية بشكل مُبالَغ فيه بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض أو إلى تراجع مُبالَغ فيه في التعرض للديون حيث أن المصارف لن يكون لديها حافز قوي للإقراض. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى مشكلة في السيولة حيث تحتفظ البنوك بالسيولة بدلاً من الإقراض لحماية نفسها ضد أي أزمات مالية جديدة في المستقبل. ومع استمرار المصارف المركزية الكبيرة في توسيع ميزانياتها العمومية، فإنها من الممكن أن تدعم الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، لكنها من الممكن أن تؤدي إلى مشاكل أكبر على المدى البعيد.

http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=327464&date=30042012

2012/04/30

الصحة السعودية ترصد مكافآت لمن يبلغ عن أي فساد أو غش في تنفيذ مشاريعها

دعت وزارة الصحة ممثلة بالإدارة العامة للرقابة والمراجعة الداخلية جميع المتعاملين معها من شركات أو مؤسسات أو أفراد بإبلاغها عن أي وجه من أوجه الفساد أو الغش أو الاحتيال في تنفيذ أي عمل من أعمالها أو مشروع من مشاريعها مؤكدة رصد مكافآت لمن يبلغ عن اي فساد او احتيال او غش في تنفيذ مشاريعها. وقال مستشار معالي وزير الصحة والمشرف العام على إدارتي المتابعة والمراجعة الداخلية سعود الرفيعة :ان ذلك يأتي انطلاقاً من توجيهات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - المتضمنة الحرص على الإصلاح ومكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله وتماشياً مع مبدأ الوضوح والشفافية الذي تنتهجه وزارة الصحة . وأضاف انه يمكن التواصل بهذا الخصوص مع الإدارة العامة للرقابة والمراجعة الداخلية والمتابعة بالوزارة على الهاتف رقم (012124587) أو الفاكس رقم (012124262) أو من خلال صوت المواطن الذي يهدف إلى إيصال صوت المواطنين والمقيمين مباشرة إلى وزارة الصحة من خلال البوابة الالكترونية لوزارة الصحة www.moh.gov.sa وأشار إلى أنه سوف تقدم الوزارة المكافآت

المجزية لمن يتعاون معها في هذا الصدد .. علماً بأن هذا الأمر سوف يحاط بالسرية التامة .

http://www.alriyadh.com/2012/04/30/article731745.html

2012/04/29

حجم جرائم غسيل الأموال فى مصر يصل الى 15 مليار دولار سنوياً

قال الدكتور عادل عامر رئيس مركز المصريين للدراسات الإقتصادية أن حجم جرائم ما يعرف بـ"تبييض أو غسيل الأموال" في مصر يبلغ 15 مليار دولار سنوياً, وأضاف عامر في دراسة له أن فمنذ إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي المصري وفقاً للقانون رقم 80 لسنة 2002 تلقت الوحدة ما يقرب من 2000 إخطار بشبهة غسيل الأموال عن مؤسسات وأشخاص لم تتم الإدانة إلا في خمس حالات منها الـ 31 متهما في قضية الآثار الكبرى وقضية مصري في إيطاليا استولي علي 14 مليون يورو من وزارة التعليم الإيطالية وعندما أخطرتنا السلطات الإيطالية بالواقعة وكانت قد أبلغتنا عن 11 مليون يورو فقط واستطاعت الوحدة إثبات أن المبلغ 14 مليون يورو وهناك قضية سليم الرادة الذي استولي علي ملايين الجنيهات وتم التحفظ علي أصوله وصدر حكم ضده وقضية مدرس جاء بلاغ بأنه قام بفتح حساب لزوجته في البنك بمبلغ 250 ألف جنيه بالتحريات عنه وعن مصدر دخله المعروف والمتمثل

في راتبه تبين أنها أموال مسروقة، وقضية خاصة بصاحب أحدي شركات الصرافة الصغيرة جمعها من تزييف العملة.

نشاطات غير مشروعة

وأوضح عامر أن الأساليب التي يجري على أساسها غسيل هذه الأموال غير المشروعة التي يتم تحصيلها من عمليات السرقة وتسهيل الدعارة والرشوة وتهريب المخدرات وتهريب البشر والمتاجرة بالأطفال، ونوادي القمار، تتمثل في أن يقوم أصحاب الأموال غير المشروعة هذه بإيداعها في بنوك أو تحويلها بين البنوك لدمجها مع الأموال المشروعة، وإخفاء مصادرها الأصلية. وقد يتم تحويل هذه الأموال من البنوك الداخلية إلى بنوك عالمية لها فروع كثيرة في العالم. ثم تقوم البنوك الخارجية نفسها بعملية تحويل أخرى للأموال عبر فروعها المختلفة، وبعد ذلك يقوم أصحابها بسحب أموالهم من البنوك لشراء الأراضي، أو المساهمة في شركات عابرة القارات.

تزييف العملة

وحذر عامر من إنتشار نوع جديد من جرائم الأموال في مصر بعد الثورة، ألا وهي جرائمة تزييف عملة الدولار، وقال أنه حجم هذا النشاط غير المشروع وصل إلى نحو ملياري دولار. وأوضح أن هذه الجريمة كانت محدود للغاية قبل الثورة، لأن الحصول على طابعة الليزر الألوان، التي يمكن استخدامها في تزوير العملات، كان يتطلب موافقة من جهاز أمن الدولة المنحل، إلا أنه بعد ثورة يناير دخلت كميات مهولة من تلك الطابعات مصر بدون قيود، نظرا لانخفاض أسعار تلك الطابعات بالسوق المحلية لتبلغ

3 آلاف جنيه، الأمر الذي يوحى بالاستغراب، حول توقف الإجراءات الأمنية التي كانت متبعة بشأنها وتصل إلى أخذ بصمة الطابعة بما يمكن من تتبعها وضبطها حال إصدار عملات مزورة عبرها.
ولفت إلى أن عمليات التزوير انتقلت للفئات النقدية الأقل قيمة كالعشرين جنيها بسبب سرعة وسهولة تداولها، فكما تزايد حجم التداول على فئة نقدية يسهل دس عملات مزورة داخلها دون اكتشافها، كما أنها ترتبط بنوعية وثقافة الطبقة التي تقوم بتداولها، على اعتبار أن العملات متوسطة القيمة هي الأكثر تداولاً بين قطاعات الشعب كما أنه لايتم التدقيق فيها. أن بعض العملات المزيفة قد يتم تدويرها لتدخل وتخرج من البنوك مجددًا دون اكتشافها، مشيراً إلى أن حجم الاختراق لدورة النقد عالية جدًا سواء عبر عمليات غسيل أموال أو تزوير، موضحًا أن نظم الدفع عبارة عن منظمات متكاملة فيما بينها بنقطة مركزية وتستطيع من خلالها مراقبة السيولة.
تخليق الدولار
وأشار عامر إلى إنتشار نوع ثالث من جرائم الأموال في مصر بعد الثورة، ويتمثل في عمليات "تخليق الدولار"، التي يتورط فيها بعض أفارقة بمصر، لاتدخل ضمن جرائم تزييف العملات باعتبارها عمليات نصب. وتقدر بثلاثة مليارات دولار. وتجري عمليات نصب عبر الإنترنت من خلال الأفارقة أو عمليات نصب من خلال الأفارقة المقيمين في مصر، الذين يخدعون بعض رجال الأعمال بقدرتهم على تخليق الدولار أي تحويل الأموال المصرية إلى دولارات.
http://www.forexpros.ae/news/127470

2012/04/28
سمعة أميركا جيدة وهي تلي قطر في سلم الفساد العالمي
تظل الولايات المتحدة واحدة من الدول الأقل فساداً في العالم، ولكن لديها فرصة للتحسن، وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن الولايات المتحدة تحتل المركز الـ24 في قائمة مؤشر الفساد، وهذا يضعها بعد دولة قطر وتشيلي وقبل الأورغواي وبوتسوانا.
وجه سوق الأسهم ضربة عنيفة إلى وول- مارت، شركة الأسواق المركزية العالمية العملاقة بعد نشر كشف كبير في صحيفة نيويورك تايمز يتضمن مزاعم بوجود عمليات رشوة وتستر ترتبط بعمليات وول- مارت في المكسيك، وتصل قيمتها الى 24 مليون دولار. وفقد المستثمرون حوالي 5 في المئة من قيمة أسهم الشركة في بداية الأسبوع، بينما هبط السوق الأوسع بنسبة 1 في المئة فقط. ومن باب اليقين فإن تقرير نيويورك تايمز كان مدمراً بالنسبة الى وول – مارت التي تستحق الحصول على فرصة للرد والبراءة لعدم توافر الأدلة الكافية للإدانة، غير أن الموظفين في وول – مارت يجب أن يعاقبوا في حال خرقهم للقانون. وبغض النظر عن القواعد السارية في دول نامية فإن الشركات الأميركية متعددة الجنسية يجب ألا تنتهك القوانين عندما تحاول التوسع. وقد اتهمت وول – مارت بدفع رشاوى إلى سياسيين وشخصيات نافذة سياسياً من أجل

المساعدة على نيل موافقة تتعلق بمتاجر جديدة في المكسيك. ولكن فيما نحن بصدده هو موضوع يتمحور حول شركات تضطر الى دفع أموال الى شخصيات تتمتع بنفوذ سياسي بغية دخول أسواق معينة. هل في وسعنا التوقف لحظة لفحص كيفية تحقيق أهداف هنا في الولايات المتحدة في بعض الأحيان؟ ليس من غير الشائع بالنسبة لشركات التجزئة الكبرى دفع أموال وفوائد غير مستحقة للحصول على متاجر جديدة. غير أن الجانب المختلف هنا، على أية حال، هو أن أفراد طبقتنا السياسية غالباً ما يرغمون تلك الشركات على القيام بذلك – وبصورة قانونية تماماً. لننظر الى قانون صدر حديثاً في ولاية ماريلاند، حيث أعيش، ويستهدف شركات التجزئة الكبرى. الشركات مثل وول – مارت وكوستكو وغيرها التي تأمل توسيع عملياتها في مقاطعة مونتغمري الثرية خارج العاصمة الأميركية واشنطن ستضطر الى التفاوض حول ما يدعى "اتفاقيات المنافع المجتمعية" الملزمة قانوناً كشرط لبناء وتشغيل متاجر جديدة. وهذا النوع من القوانين شائع عندما تريد شركات التجزئة الكبرى التوسع أو الدخول الى أسواق جديدة. والحصيلة هي أن المساهمين المحليين من ذوي العلاقات السياسية الجيدة والاتحادات ومجموعات تنظيم المجتمع وغيرها تحصل على مبالغ نقدية ووعود بالتوظيف، وفوائد اخرى من شركات التجزئة في مقابل التخلي عن أي معارضة لإقامة متجر جديد. ومن بين الفوائد المحتملة توجد "مساعدات الى منظمات وبرامج المجتمع" وفي وسع هذه المنظمات أيضاً استخدام هذه "المساعدات" من أجل دعم المرشحين السياسيين الذين يعملون على دعم هذا التشريع في المقام الأول. هذه ليست رشوة طبعاً، لكنها تنطوي على فساد على الرغم من ذلك. وفي غالب الأحيان هي سياسة كالعادة عندما يتعلق الأمر بأسواق التنمية الرئيسية للتجزئة في المناطق المدنية. وبغض النظر عما يظنه المرء بشأن وول – مارت على وجه الخصوص أو شركات التجزئة الكبرى بصورة عامة، من الصعب الاقتناع بأن أنشطة تلك المتاجر السوبر في الابتزاز السياسي تمثل خدمة للمصلحة العامة. وتسهم هذه الأعمال في إثراء ذوي الارتباطات السياسية فيما تعزز الشكوك بين المستهلكين والناخبين. إنه نوع من الفساد الذي لا يستهدف تحسين الرفاه العام بل مكافأة اولئك الذين يرون في السياسة لعبة من أجل تحقيق المكاسب، ومكافأة الأصدقاء ومعاقبة الخصوم. وتظل الولايات المتحدة واحدة من الدول الأقل فساداً في العالم، ولكن لديها فرصة للتحسن. وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن الولايات المتحدة تحتل المركز الـ24 في قائمة مؤشر الفساد– وهذا يضع الولايات المتحدة بعد دولة قطر وتشيلي وقبل الأورغواي وبوتسوانا. ويقول فريق الشفافية الدولية إن "حوكمة القطاع العام التي تضع مصالح مواطنيها في المقدمة هي مسؤولية تتجاوز الحدود ويتعين على الحكومات العمل وفقاً لذلك، ومن جهتهم يتعين على المواطنين الاستمرار في المطالبة بأداء أفضل من جانب قادتهم". وهكذا بينما نحن في حاجة الى تعامل نزيه من قبل مؤسساتنا وهي تسعى الى التوسع حول العالم نحن في حاجة الى الشيء ذاته من طبقتنا السياسية. (فوربس)

/http://aljarida.com/2012/04/28/2012479369

2012/04/28

قضية فساد جديدة في شركة روساتوم الروسية

أعلنت وزارة الداخلية الروسية أمس ملاحقة مسؤول في شركة روساتوم النووية لإبرامه بطريقة غير قانونية عقد شراء حاويات تخزين مواد مشعة، فرتب على شركته خسارة أربعة ملايين يورو. وأوضحت الوزارة في بيان ان هذا المسؤول الذي لم تكشف هويته في شركة روساتوم طلب من شركة اكسبرتسنتر 750 حاوية بحوالي 450 مليون روبل أي 11,62 مليون يورو في ديسمبر 2010. وأضاف البيان ان العقد لم يبرم من دون استدراج العروض فحسب بل ان فاتورة أسعار الحاويات زيدت مرتين ونصف.

وتسببت هذه العملية لشركة روساتوم بخسارة 150 مليون روبل، أي ما يوازي 3,9 ملايين يورو. وهذه ثاني قضية فساد في القطاع النووي الروسي تعلن خلال أسبوع. وكانت وزارة الداخلية ذكرت منتصف الأسبوع الماضي ان رئيس مجلس إدارة شركة هيدروبرس، إحدى شركات مجموعة روساتوم، وأحد مساعديه متهمان باختلاس 26 مليون روبل أي نحو 670 ألف يورو من عقد تجهيز محطة نووية.

وجاء في تقرير مشترك لمنظمة النزاهة الدولية غير الحكومية وهيئة بيئية ان شركة روساتوم للطاقة النووية الروسية العامة، تواجه ازدياد مخاطر الفساد، وان آليات الرقابة المستقلة غير موجودة. وفي يوليو 2011، أوقف نائب مدير سابق في روساتوم للاشتباه في اختلاسه 110 ملايين روبل أي 2,75 مليون يورو بين 2008 و2009.

http://www.albayan.ae/economy/last-deal/2012-04-28-1.1639455

2012/04/27

فساد غذائي في أستراليا: 8 ملايين دولار تعويض لطفلة

أمرت محكمة أسترالية، أمس، سلسلة الوجبات السريعة «كنتاكي» بدفع تعويض قدره ثمانية ملايين دولار استرالي (8,3 ملايين دولار لأميركي) لأسرة طفلة استرالية أصيبت بتلف دماغي شديد، أصابها بشلل يجبرها على استعمال كرسي متحرك بعدما تسممت من وجبة دجاج في العام 2005.

وكانت مونيكا سامان البالغة من العمر سبع سنوات آنذاك قد دخلت ووالديها وشقيقها المستشفى لإصابتهم بتسمم بالسالمونيلا بعد تناولهم وجبة في مطعم «كنتاكي» قرب سيدني.

بدورها، أعلنت «كنتاكي» في بيان أن «الحادثة مأساوية»، لكنها «تشعر بخيبة أمل عميقة ودهشة بسبب القرار» وسوف تطعن في الحكم.

http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2137&ChannelId=51053&ArticleId=2785&Author=

2012/04/25

استحواذ على فنادق متعثِّرة في لندن
بلير قدّم استشارات للأسرة الحاكمة القطرية في صفقة عقارات فاشلة!
لندن - يو. بي. آي - كشفت صحيفة الغارديان امس عن ان شركة استشارات اسسها طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني الاسبق تحت اسم «طوني بلير اسوشيتس» قدمت استشارات لم تنجح في نهاية المطاف للاسرة الحاكمة في قطر بشأن خطة لشراء خمسة فنادق فخمة في لندن، بما في ذلك كلاريج وكونوت وباركلي.
وقالت الصحيفة ان هذا الكشف جاء في محكمة بريطانية بشأن خلاف حول عملية الاستحواذ على الفنادق الخمسة.
واضافت ان شركة المرقاب، العربة الاستثمارية التابعة لعائلة آل ثاني، كانت من بين جبهات ثرية مهتمة بالاستحواذ على الفنادق المتعثرة التي كانت غارقة في الديون عام 2008.
واشارت الصحيفة الى ان الاخوين البريطانيين ديفيد وفردريك باركلي، مالكي فندق ريتز بوسط لندن وصحيفة تلغراف تمكنا في نهاية المنافسة من هزيمة القطريين ووضع ايديهم على الفنادق الخمسة، لكن التنافس انتهى في المحاكم وسط ادعاءات وادعاءات مضادة بممارسة سلوك غير قانوني.
وقالت ان الملياردير الايرلندي بادي ماكيلين العامل في مجال التطوير العقاري استاء من تكتيكات الاخوين باركلي وحرّك دعوى قضائية ضدهما، مدعيا أنهما دفعا مبالغ كبيرة جداً لزوجة احد المساهمين في صفقة جانبية لتسهيل سيطرتهما على الفنادق الخمسة.
ونقلت الصحيفة عن متحدث باسم شركة طوني بلير اسوشيتس «نحن لسنا طرفاً في الدعوى ولا طرفاً في العقد المعني». واضافت ان شركة بلير تم الكشف عنها عام 2009 الى لجنة الرقابة البرلمانية المسؤولة عن التدقيق بالمدفوعات التي يحصل عليها الوزراء البريطانيون السابقون.
http://www.alqabas.com.kw/node/69207

2012/04/25
«أجيليتي» تطالب بـ 225 مليون دولار تعويضاً من «وكالة الدفاع اللوجيستية» الأميركية
تقدمت شركة «اجيليتي» للمخازن العمومية بدعوى ضد وكالة الدفاع اللوجيستية، دعم القوات العسكرية في الولايات المتحدة الأميركية، أمام هيئة استئناف العقود لدى القوات المسلحة، اتهمت فيها مسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأميركية استخدموا من قبل المركز الوكالة ووزارة العدل، بأنهم «تآمروا وعملوا معا لحرمان «اجيليتي» عمدا من حقوقها الناتجة عن عقد المورد الرئيسي الثاني».
وبينت الشركة، في بيان نشره موقع البورصة أمس، أن هذا الامر أدى إلى مخالفة بنود العقد الصريحة والضمنية وخرق الموجبات التي تفرضها القوانين المرعية، فيما طالبت

بنحو 225 مليون دولار، بما فيه 158.9 مليون، إضافة إلى الفوائد، بمثابة أجور توزيع (أرباح إضافية عملا بعقد المورد الرئيسي الثاني).
وأكد رئيس المستشارين في هيئة استئناف العقود ديفيد هوب لموقع «بولمبرغ» أنه تسلم الدعوى بالفعل من «اجيليتي»، فيما نشر الموقع رأي محللين اثنين منهم أوصيا بشراء سهم الشركة، فيما أوصى ثالث بالاحتفاظ به.
وحاولت وكالة رويترز الاتصال بمسؤولين في السفارة الأميركية للتعليق، إلا انه، بحسب الوكالة، كانوا «غير متاحين للرد».
وقالت «اجيليتي» إن هذه المطالبة تأتي إضافة إلى التعويضات التى طالبت بها الشركة في دعاوى أخرى متعلقة بالتأخير في النقل وفوائد لم تسدد لها عن فواتير تم دفعها بصورة متأخرة، مشيرة إلى أن عقد المورد الرئيسي الثاني ألزم مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا، وهو المرجع الذي يسبق وكالة الدفاع اللوجيستية، بتقييم أداء شركة «اجيليتي» بموجب العقد بطريقة عادلة ومتجردة وبصورة دورية يوجب لـ«أجيليتي» أجور توزيع إضافية استنادا إلى تميزها في الأداء إذا تحقق شرطان، أولهما أن تنال درجة «تمنحها العقد بالتأكيد» نتيجة التقييم الذي يجريه مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا، والثاني أن تحقق معدلات تعبئة محددة (أي نسبة محددة من الطلبات التي تتلقاها اجيليتي). وأكدت الشركة أنها «حققت دوما معدل التعبئة المطلوب».
وأوضحت «اجيليتي» أن تقييم مركز الامداد الدفاعي في فيلادلفيا الاساسي والمتجرد نص على أن ضابط العقود «سيمنح بالتأكيد العقد إلى اجيليتي اليوم إذا كان له الخيار في ذلك»، إلا أن وزارة العدل الأميركية، التى كانت تقوم في ذلك الوقت بالتحقيق مع «اجيليتي» بالاستناد إلى دعوى مبنية على ادعاءات باطلة مقدمة في مظروف مختوم من قبل شريك سابق لـ«اجيليتي» وهو «كمال سلطان حسب الاعلان الذي نشر على موقع سوق دبي للاوراق المالية»، طلبت من مركز الامداد الدفاعي في فيلادلفيا خفض الدرجة الواردة في توصية ضابط العقود المشار إليه، إذ انها كانت تخشى بأن يناقض التقييم المتجرد الايجابي التحقيقات المطولة التي أجرتها وزارة العدل مع «اجيليتي».
إلا أن مسؤول كبير في مركز الامداد الدفاعي في فيلادلفيا «رفض طلب خفض الدرجة و أجاب بـ«لا» على طلب تغيير التوصية، وأضاف أن هذه التوصية متعلقة بـ(سي بي ايه آر إس) ويقتضي بأن نكف عن انتقاء واختيار الاجزاء التى نحب أو لا نحب».
وأضاف «سنخسر ضابطي عقود أذا استمررنا في ذلك».
وإزاء تدخل وزارة العدل الأميركية، قال مسؤول رفيع آخر في مركز الامداد الدفاعي في فيلادلفيا «إننا نخشى الضغوط التي تمارس على ضباط العقود وأثرها على قدرتهم على القيام بوظيفتهم اليومية»، مبينا: «تذكروا، لطفا، أن هذا هو من أكبر، إن لم يكن أكبر العقود وأكثرها تعقيدا لدى وكالة الدفاع اللوجيستية».
وأكد أنه «لم يكن هناك أى برنامج مكتوب لهذا العقد الذي يتناول توريد منتجات غذائية تجارية على صعيد واسع إلى وحدات محاربة في ساحة قتال».

وتابع أن» برنامج عقود الموردين الرئيسيين لم يفعل ذلك من قبل، وبالرغم من ذلك، فإننا استحصلنا على 1.5 مليار دولار من المبيعات قابلتها درجة استحسان عالية لدى الزبائن، واستمرت وزارة العدل في زيادة الضغط على مركز الامداد الدفاعي في فيلادلفيا لتغيير تقييمة الإيجابي تجاه الضغط المتزايد».
وأوضح ضابط العقود لدى المركز المذكور أنه «تقتضي الإشارة بالتأكيد إلى أنه ليس في نيتي التأثير سلبا على التحقيق الجاري، إلا أن التقرير الأساسي وضع بحسن نية...حيث انني مستعد جزئيا لإضافة التصريح أعلاه إلى تقييم (سي بي ايه ار إس)، وذلك لا يبدو لي عدلا. أعتقد شخصيا أن الأشخاص والشركات بريئة حتى تثبت إدانتها».
وأكدت «أجيليتي» أنه «ورغم ملاحظات ضابط العقود ومعارضة مركز الامداد الدفاعي، استمرت الضغوط والتدخلات من قبل مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الأميركية على مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا»، لافتة إلى أنها «بلغت حدا اضطر المركز المذكور معه للرضوخ إلى ضغوط وزارة العدل وتم خفض التصنيف الأساسي الذي منح لـ«أجيليتي».
وقال البيان إنه «لولا تدخل مسؤولي وزارة العدل وسواهم في الحكومة الأميركية في ممارسة اجيليتي لحقوقها التعاقدية، ولو قام ضباط العقود بممارسة واجباتهم التعاقدية والقانونية بتجرد، لكان مركز الدفاع في فيلادلفيا قد أصدر تقييمات مكنت «اجيليتي» من الحصول على 158.9 مليون دولار بمثابة أجور نقل إضافية»، مؤكدا أن «هذه الأجور قد توجبت لـ«اجيليتي» نتيجة أدائها المميز وشبه الكامل، وتحقيقها لنسب تعبئه شبه كاملة أثناء قيامها بنقل المواد الغذائية على صعيد واسع إلى وحدات مقاتلة في ساحات القتـــال».
http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=346245&date=25042012

2012/04/24
4.5 مليارات دولار تكلفة قضية الفساد في «وول مارت»
تراجعت أسهم «وول مارت» في تعاملات بورصة نيويورك بنسبة فاقت 4.5%، كما هبطت في تعاملات بورصة مكسيكو سيتي بنسبة ناهزت 12% بعد نشر تقرير لصحيفة نيويورك تايمز يشير إلى تورط سلسلة متاجر التجزئة الأكبر عالميا في قضية تتعلق بإعطاء رشى لعدة سنوات لدعم توسعها بالمكسيك. واذا صحت هذه الإدعاءات فإن الشركة التي تتباهى بسمعتها، ونزاهتها، وشفافيتها ستكون عرضة لإجراءات قاسية، فضلا عن تسطير صفحة سوداء في تاريخها.
وتشير تقديرات «يو بي اس» السويسري الى ان هذا الأمر قد ينطوي في النهاية على عقوبة من وزارة العدل قد تكلف الشركة حوالي من 1% إلى 2% من مبيعاتها السنوية عام 2011، أى ما يناهز 4.5 مليارات دولار، أو 77 سنتا للسهم الواحد.

http://www.alqabas.com.kw/node/68916

2012/04/24

تغريم الشركات الكورية الجنوبية 102ر2 مليار دولار بسبب الممارسات الاحتكارية

(د ب أ)- ذكرت تقارير إخبارية اليوم الثلاثاء أن الشركات الكورية الجنوبية تكبدت غرامات مالية بلغت 4ر2 تريليون وون (102ر2 مليار دولار) بسبب تورطها في ممارسات احتكارية بالخارج.

ونقلت وكالة "يونهاب" الكورية الجنوبية عن تقرير هيئة الرقابة على التعاملات العادلة اليوم الثلاثاء، القول إن الشركات الكورية تعرضت لغرامات مالية بلغت خلال السنوات الخمس الأخيرة 4ر2 تريليون وون لتورطها في قضايا متعلقة بالاحتكار في مناطق عديدة من العالم.

وحسب قيمة الغرامة، جاءت الولايات المتحدة في المركز الأول حيث فرضت على الشركات الكورية غرامات بلغ مجموعها 7ر1 تريليون وون تلاها الاتحاد الأوروبي بغرامات قدرها 700 مليار وون ثم اليابان 21 مليار وون.

وكانت الولايات المتحدة هي الأكثر استفادة من القيود في القانون ضد الاحتكار، إلا انه بعد ثمانينيات القرن الماضي، درجت الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا على تطبيق القانون بصورة صارمة لضبط عمليات الاستحواذ والدمج التي تؤثر على مصالح مستهلكين في بلدانها.

وتفرض الدول الآسيوية منها الصين واليابان أيضا عقوبات على شركات أجنبية إذا رأت أن عمليات الاستحواذ والدمج ، حتى ولو حدثت في خارج بلادها ، تؤثر على اقتصادياتها سلبا.

ونظمت هيئة الرقابة على التعاملات العادلة ندوة عن الممارسات الاحتكارية في العاصمة اليابانية اليوم الثلاثاء لموظفي ومدراء الشركات الكورية العاملة في اليابان التي تطبق القانون ضد الاحتكار بصورة صارمة منذ عام 2009.

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=189348&YearQuarter=20122

بشأن أية استفسارات : عبدالحميد على عبدالمنعم ، رئيس مركز الشفافية للمعلومات
a2monem@ hotmail.com (965) 99477799